

علم اداب البحث والمناظرة

— ❦ —

شاليف

(ذى الفطنة والارحية)

— حضرة مصطفى أفندى صبري —

القاضي بالمحاكم الاهلية

— ❦ —

(الطبعة الاولى)

١٩١٢ — ١٣٣٠

..

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

— طبع بالمطبعة الجمالية — بمصر —

السكينة بحارة الروم بعطفة التري

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لك يا من لا نحمد بحد ، وليس لبنائك من غاية ولا حد .
اللهم لا ناقض لما أبرمت ، ولا مانع لما أعطيت ، وفقنا الى
التصديق بجميع ما أنزلت ، واجتناب ما حرمت ، والعمل بما
حلت ، وصلاة وسلاما على من أقنع بحجة السيف كل فاجر
وردد كل ظالم وجائر ، وآله وأصحابه الجواهر المصفاه ، وعترته
وكل من لا ذنبهما

أما بعد فقد عنى أن أوّلف كتابا في علم المناظرة
وأشفعه ببعض أصول التوحيد فسألت الله أن يسهل على
العقبات وأن يحول بيني وبين الموانع فأجاب دعائي وحقق
رجائي وإنى أسأل كل من طالعه أن رأى فيه هفوة أن يساعني
فيها لأنى لست من أهل هذا الميدان

﴿ في علم المناظرة ﴾

المناظرة هي النظر من الجانبين في النسبة بين الشئين
 اظهاراً للصواب وبيان ذلك انه اذا اختصم شخصان في مدعى
 كاثبات وجود الصانع مثلاً فقال أحدهما العالم حادث وكل
 حادث يحتاج في وجوده الى محدث فالعالم يحتاج في وجوده
 الى محدث (وهذا يقال له مدعى ومعلل ومستدل لانه يقيم
 دليلاً على مدعاه ويعلله أي بين له علة متى سلم وجودها سلم
 المدعى) فقال الآخر العالم قديم وكل قديم غنى عن المحدث
 أي لا يحتاج اليه فالعالم غنى عن المحدث فان كلا من الخصمين
 ينظر في النسبة بين الشئين اظهاراً للصواب وتلك النسبة هي
 وجود الصانع أو لا وجوده

(ملحوظة) من المحتمل أن يثبت تقيض المدعى السابق
 فلا يكون هذا اظهاراً للصواب أفبعد هذا مناظرة أم لا ؟
 أجيب بأن اظهار الصواب على نوعين اظهار في الواقع أو في
 الاعتقاد وعلى كلتا الحالتين فهو مناظرة وعلم المناظرة هو علم

بأنصون وقواعد كلية يتوصل بها إلى معرفة ما قبل توجيهه
 من الدفع والاستدلال وما لا يقبل والقاعدة وادّاصل
 والضابط وتقاوون معناها واحد وهو أمر كلي تحته جريئات
 ثبتت لها ما ثبت لما اندرجت تحته كقوله تمنع السائل مقدمة
 معينة من مقدمات دليل المعلن إذا لم تكن بديهية مقبولة
 ومنعه الدليل بتمامه غير مقبول إذ ليس في وسع المعلن أن يقيم
 دليلاً على الدليل لأن الدليل لا يندرج إلا مقدمة واحدة والدليل
 مركب من مقدمتين فأكثر وكيفية ذلك أن تجعل القاعدة
 الكلية كبرى الشكل الأول وصغراد موجبة سهلة الحصول
 محمولها موضوع القاعدة الكلية وموضوعها جزئي من
 جريئاته كقولنا طلب الدليل على مقدمة معينة من مقدمات
 دليل المعلن منع وكل منع فهو موجه فطلب الدليل على مقدمة
 معينة من مقدمات الدليل موجه

وطلب الدليل على مقدمة بديهية من مقدمات الدليل مكابرة
 وكل مكابرة غير مسوعة فمنع المقدمة البديهية غير مسوعة
 وغاية علم المناظرة عصمة الذهن عن الخطأ في المباحثات

الجزئية كما أن غاية علم المنطق عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر
وموضوعه الأبحاث من حيث كونها موجهة أو غير موجهة

﴿ بيان ما تجري فيه المناظرة ﴾

تجري المناظرة في التصديقات عموماً (سواء كان
التصديق مقدمة أو مدعى) وفي المركبات الناقصة إذا كانت
قيداً للحكم نحو جاء زيد ضاحكاً فتجوز المناظرة في ضاحكاً وفي
العبارة بخالفها القانون الصرفي أو النحوي أو اللغة على
العموم وفي التعريف والتقسيم وتجري في المنقول سواء كان
مقروءاً أو غير مقروء وستأتي كيفية المناظرة في كل منها في
محله إن شاء الله تعالى

﴿ المناظرة في التعريف ﴾

التعريف أو الحد أو القول الشارح للماهية هو ما يتوصل
بصحيح النظر فيه إلى مطلوب بصورة، أعني إلى معرفة حقيقة
الشيء أو تمييزه عما عداه فيدخل تحت هذا التعريف التعريف

بالحد والرسم لأن التعريف بالرسم يميز الشيء عما عداه فقط
 كقولنا الانسان حيوان ضاحك والتعريف بما لفظي وهو التعبير
 عن الشيء بلفظ آخر أوضح منه يعلم معناه ولا يعلم وضعه له
 كتعريف السمك بأنه نبت والقضير بأنه أسد ويجوز فيه
 عدم الجمع بأن يكون المرف (بكسر الراء) أعم من المرف
 (بفتحها) وعدم الجمع بأن يكون المرف أخص من المرف
 كتعريف الانسان بأنه زنجي ولا يبطل بذلك

وإما ينبغي وهو استحضار صورة مخزونة في الخيال بلا
 تجسم الى كسب جديد بمعنى أن من يلقى اليه التعريف عالم
 بوضع اللفظ له لكنه ليس متذكراً

وإما حقيقي وهو ما يوصل نصوره الى تصور الشيء وهو
 إما حد تام أو ناقص أو رسم تام أو رسم ناقص فالأول
 كتعريف الانسان بأنه حيوان ناطق أعني أنه يتركب من
 الجسد والفصل التريسي والثاني كتعريف الانسان أيضاً بأنه
 ناطق أو جسم ناطق أعني أنه يتركب من الفصل التريبي
 وحده أو منه مع الجنس البعيد والثالث كتعريف الانسان

بأنه حيوان ضاحك أعنى أنه يتركب من الجنس القريب
والخاصة والرابع كتعريفه بأنه ضاحك أو جسم ضاحك أعنى
أنه يتركب من الخاصة وحدها أو منها مع الجنس البعيد وإن
أردت زيادة الايضاح في ذلك فعليك بعلم المنطق فإنه
مستوف فيه

واعلم أن التعريف إما أن يكون تعريفا لماهية موجودة
أو غير موجودة والاول الحقيقي والثاني الاسمي كتعريف
العنقاء فتكون أقسام التعريف عشرة آتية من ضرب هذين
القسمين في أقسام التعريف أعنى التنبه واللفظي والرسمي
فتكون ستة وبإضافة أربعة إليها أعنى الحد التام والرسم التام .
الح تكون عشرة ويشترط في التعريف الحقيقي أن يكون جامعاً
لأفراده مانعاً من أغياره خالياً من الدور أو التسلسل وأن
يكون أجلى من الم عرف فان فقد شرط من هذه الشروط كان
التعريف فاسداً

وله شروط حسن وهي التي لا يترتب على عدم وجودها
فساد التعريف بل زوال حسنه فقط وهي أن لا تكون الفاظه

غريبة وأن لا يدل عليه تردد بأن يشتمل على أو التي للتشكيك
 وأن لا يشتمل على جاز بلا قرينة وأن لا يكون من اللفاظ
 المشتركة ولم تذكر معه قرينة تعين المعنى المراد فإن اشتمل على
 شيء من ذلك نحو تعريف النار بأنها اسعقاس فوق الاستحقاق
 أي عنصر ونحو الإنسان حيوان ناطق أو حيوان مناحك
 فإن كانت أول بيان أقسام المعرفة نحو المبتدأ هو الاسم المرفوع
 المعاري عن العوامل اللفظة أو وصف رافع لمستغنى به فلا
 تنفيض فساد التعريف ونحو الإنسان هو الأسد وكتعريف
 الشمس بأنها عين الخ كان التعريف غير حسن

وكيفية المناظرة في التعريف الحقيقي والاسمي أن يقال
 هذا التعريف غير جامع أو غير مانع أو أنه منازم للدور أو
 التسلسل أو أنه أخفى من المعروف وكل تعريف هذا شأنه فساد
 فهذا التعريف فاسد

مثال النقض لعدم الجمع أن يقال عند تعريف الحيوان بأنه
 جسم متفكر ومثال النقض لعدم المنع أن يقال في تعريف
 الحيوان أنه جسم نام وسبب الإبطال لعدم الجمع هو كون

التعريف أخص من الم عرف كما هو ظاهر أو مباني له كتعريف
الانسان بالملك وسبب الابطال بعدم المنع هو كون التعريف
أعم من الم عرف مطلقا وقد يجتمع الابطال بعدم الجمع والمنع
معاً وذلك فيما اذا كان التعريف أعم من وجه من الم عرف
كتعريف الانسان بالأبيض

واعلم أن صغرى دليل الابطال تنحل الى قضيتين أولاهما
ان الم عرف يصدق على شئ والتعريف لا يصدق عليه وهذا
في عدم الجمع وأما في عدم المنع فتتحل الى قضيتين أولاهما
ان التعريف يصدق على شئ والم عرف لا يصدق عليه

والجواب من قبل السائل على بطلان التعريف فيما اذا
كان التعريف غير جامع ان يمنع الصغرى بأن يقول محرراً
لمراد مرادي من الحيوان الحيوان الكامل أو مرادي بالفكر
الغريزة فلا يكون التعريف غير جامع

أو يمنع الكبرى بأن يقول لأسلم أن كل تعريف هذا
شأنه فهو فاسد لم لا يجوز أن يكون جارياً على مذهب متأخري
المناطق والجواب منه اذا كان التعريف غير مانع أن يقول

تقصدي بأنامي ماعدا التباين وان يمنع الكبرى كما سبق
وان نقض التعريف باستلزامه الدور كأن عرف البيع
بأنه تعليق البائع للمشتري مالا يتال يكون تمنا للمبيع فينقضه
المعلل قائلا تعريفك هذا مستلزم للدور وكل مستلزم له فاسد
فهذا التعريف فاسد

ونقضه باستلزامه التسلسل كأن يقول هذا التعريف مستلزم
للتسلسل وكل تعريف شأنه هذا فهو فاسد فهذا التعريف
فاسد وذلك كما اذا قال السائل في تعريف المعلوم بأنه ما يحصل
عن ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول فينقضه المعلل
كما قدمنا

ويجيب عنه بأن المراد بالمعلوم المعلوم النظري لا مطلق
المعلوم الشامل له وللبديهي أي يمنع الصغرى أو يمنع الكبرى
قائلا ان هذا التسلسل لا يمنع صحة التعريف لأنه في الامور
الاعتبارية

وأما النقص بأن التعريف أخفى من المعروف كتعريف
النار بأنها شيء يشبه النفس فان النار يمكن مشاهدتها بالحواس

بمخلاف النفس فانها غير محسوسة فيقال فيه هذا التعريف أخفى
 من المعروف وكل تعريف هذا شأنه فهو غير مقبول
 والجواب من قبل السائل أن يقول إن الخفاء والوضوح
 باختلاف حال الاشخاص

وأما التعريف اللفظي فالجواب عن بطلانه هو تصحيحه
 فهو كالمقول فيدفع بتصحيح النقل عن أهل اللغة

﴿ في التقسيم ﴾

هو إما تقسيم الكلي الى جزئياته كتقسيم الجسم الى نام
 وغير نام وإما تقسيم الكلي الى أجزائه كتقسيم الماء الى
 أكسيجين وأيدروجين والفرق بين الاول والثاني ان الاول
 يجوز فيه حمله على كل من أقسامه حمل . واطاة وهو حمل هو
 هو نحو الاسم كلمة بمخلاف الكل فلا يجوز فيه ذلك بل يحمل
 حمل اشتقاق وهو حمل ذو هو نحو الماء ذوا أكسيجين والشيء
 المنقسم يسمى مقسما ومورد القسمة والاجزاء المنقسم هو اليها
 تسمى أقساما وكل قسم بالنسبة للآخر يسمى قسيما والاجزاء

التي تدخل في القسم ولم تذكر في الأقسام تسمى واسطة مثلاً
تسمى الحيوان إلى حيوان ناطق وحيوان صاهل فالحيوان
بالنسبة للحيوان الناطق والحيوان الصاهل يسمى متصفاً وكل
قسم من هذين التسمين بالنسبة للآخر يقال له قسم والأقسام
الداخلية في قسم ولم تذكر في الأقسام كالحيوان المنقرض
والحيوان الممتري تسمى واسطة

وعلم أن القسم بما أن يذكر مع الأقسام نحو الإنسان
أما إنسان كذب وإنسان غير كاذب أو لا يذكر التقدير
كالحيوان إما ناطق أو صاهل أو يكون ماحذوف في الأقسام
كتقسيم كلمة إلى اسم وفعل وحرف

ويقسم التسميم إلى حقيقي واعتباري والحقيقي ما كانت
أقسامه متباينة عقلاً وخارجاً كتقسيم الحيوان إلى ناطق وصاهل
وما الاعتباري فلا يشترط فيه إلا التباين العقلي دون الخارجي
فالنظر في تقسيم الحقيقي إلى التباين في المفاهيم والمصادقات
وأما في الاعتباري فالنظر لا يكون إلا في تباين المفاهيم فقط
كتقسيم سكن إلى أقسامه الخمسة أعني الجنس والنوع والفصل

والخاصة والعرض العام فان هذه الخمسة تصدق على شيء واحد وهو المألون لأنه جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام باعتبارات مختلفة فهو جنس بالنسبة للأسود والابيض ونوع للمكيف لأن التكيف يكون بغير اللون أيضاً كالتكيف بالحرارة والبرودة وفصل للكثيف لان غير الكثيف لا يتصف باللون وخاصة للجسم لأن ما ليس بجسم غير ملون وعرض عام للحيوان وينقسم أيضاً الى عقلي واستقرائي (وزاد بعضهم قسمين هما الجعلى والقطعي سند كرها أيضاً)

أما العقلي فهو ما لا يجوز العقل فيه وجود قسم آخر كتقسيم المعلوم الى موجود وغير موجود فان العقل لا يتصور وجود قسم آخر غير هذين وهذا القسم يكون متردداً بين النفي والاثبات أعني يكون مركباً من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه وأما الاستقرائي فهو ما يجوز العقل فيه وجود قسم آخر وان لم يوجد بالفعل وأقسام هذا التقسيم لا تعلم الا بطريق الاستقراء كتقسيم العنصر الى تراب وماء وهواء ونار والاصل فيه أن لا يردد بين النفي والاثبات وقد يجرى فيه ذلك ضبطاً

للاقسام ومنها لا تشارها كما تقول المنصر إما تراب أولاً وهذا
 إما ماء أولاً وهذا إما هواء أولاً وهو النار والقسم الأخير
 فيه مرسلاً أي مطلقاً بمعنى أن أولاً الأخيرة أعم من النار
 وإما الجملي فكتسيم مؤلف الكتاب أبوابه إلى عشرة
 مثلاً فإن هذا التسيم جملي بالنسبة إليه واستقرأي بالنسبة لقارئ
 الكتاب وأما القطعي فهو ما لا يجوز العتل فيه وجود قسم آخر
 بواسطة الدليل أو التنبيه

﴿ما يشترط في التسيم﴾

يشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً متباين الأقسام وأن
 لا يعد فيه قسم الشيء قسماً منه أو قسم الشيء قسماً له فلا يترك
 فيه شيء دخل في المتقسم ولا يترك فيه ما ليس داخل في المتقسم
 ولا تكون الأقسام مترادفة أو متساوية أو بينها عموم وخصوص
 مطلق أو عموم وخصوص من وجه ويتوفر الشرط الرابع
 والخامس إذا لم يكن بين الأقسام عموم وخصوص مطلق أو
 من وجه أيضاً فإذا لم يكن التسيم جامعاً كتسيم الإنسان

الى أبيض وزنجي لخروج الاصفر مثلاً أو غير مانع كتقسيم
الحيوان الى أبيض وانسان لأنه يدخل الحجر مثلاً أو غير متباين
الاقسام كتقسيم الحيوان الناطق الى انسان وبشر أو أنه عذفيه
تسيم الشئ قسماً منه كتقسيم الحيوان الناطق الى صاهل والى
زنجي وهكذا كان فاسداً

﴿ الاعتراض على التقسيم وكيفية المناظرة فيه ﴾

إذا عترض على التقسيم يكونه غير جامع لافراده يجاب
بأنه ان كان استقرايًّا بأنه لا يوجد قسم آخر بالفعل وان جوز
العقل وجوده وهذا لا يفسد صحة التقسيم الاستقراي بل العقلي
وان كان عقلياً فبتحرير المراد من الاقسام كما اذا قسم المعلوم الى
موجود وغير موجود فينقضه السائل بأنه غير جامع فيجب المقسم
عنه بمنع الصغرى مستنداً بتحرير المقسم فيقول لا نسلم تحقق قسم
داخل في المقسم وخارج عن الاقسام فاني أقصد من المعلوم
معنى لا يشمل الحال (لأن بعضهم جعل الحال لا موجوداً ولا
معدوماً) ولو سلم أنه داخل في القسم فلا نسلم أنه خارج عن

الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد بالموجود معنى شاملا للحال
ويجاب أيضا بجمع الكبرى مستندا بتحرير التقسيم بأن يقول
لا نسلم أن كل تقسيم غير حاصر لأفراده يكون فسادا لم لا يجوز
أن يراد بالأفراد المشهورة

(تلييه) قديظن السائل التقسيم الاعتباري حقيقيا فينقضه
بأنه غير متباين الاقسام فالجواب من المانع أن يقول أن أردت
بأنه غير متباين معناه فالصغرى ممنوعة وأردت أنه غير متباين
خارجا فالكبرى ممنوعة وإذا قسمنا التنفس الى انسان وحيوان
لزم أن يكون قسم الشئ، وهو الانسان قسما له فإنه قسم من
الحيوان وقد جعل في التقسيم قسما له ويجاب بأن المراد من
الحيوان ما عدا الانسان بقربة المقابلة

والنقض بأن قسم الشئ في الواقع جعل في التقسيم قسما منه
كقسم الانسان الى فرس وزنبي فان فرسا وانسانا قسمان
للحيوان يجاب عنه منع الصغرى مستندا بتحرير المقسم أو التقسم
أو كليهما وتفسير المقسم والتقسيم كلا أو بعضا ولا مجال لمنع
الكبرى والنقض بهذا الطريق قليل الوقوع كما أفاده شارح

الرسالة الولادية لانه لا يحصل تقسيم مثل هذا
والنقض بأن التقسيم غير مانع كتقسيم الحيوان الى ابيض
وانسان يجاب عنه بأن المقسم مذكور في الاقسام تقديرا فلا
يلزم عليه دخول غير الاقسام في المقسم وهكذا في الباقي

﴿ تقسيم الكل الى اجزائه ﴾

هو تحليل الشيء الى اجزائه التي يتركب منها كتقسيم
الهواء الى اوكسجين وازوت ويعترض عليه بكونه غير جامع
او غير مانع او غير متباين الاقسام كما اذا اعترض مثلا على
تقسيم الهواء الى اوكسجين وازوت بأن هذا التقسيم غير
حاصر لاقسامه لانه لم يذكر فيه الكربون يجاب عن ذلك
بأن مراده ذكر الاقسام الاصلية للهواء والكربون عارض

﴿ المناظرة في التصديقات ﴾

(المنع)

قبل ان نلج هذا الباب يلزمنا ذكر بعض ألفاظ اصطلاح

عليه 'علماء هذا الفن وبديهي أن أراد منها فيقول

مقدمة في اللغة ما يتوقف عليه الشروع . حللتنا في أي
شيء وفي العرف ما يتوقف عليه صحة الدليل شرعاً أو شرطاً
والدليل قول وثأف من قضائنا متى سلمت لزوم عنها
لذاتها قول آخر وينتج من هذا التعريف أن هذه القضايا
لا يجب أن تكون مسلمة في ذاتها حتى يلزم عنها ما ذكر بل
تكون بحيث لو سلمت يعني لو سلمها السائل سواء سلمها
غيره أو لم يسلمها — والقول الآخر هو النتيجة والدعوى
والمدعى بفتح العين

والمدعى قول مركب تام في سياق نفي أو إثبات يذكره
المعلل ويقيم على صحته الدليل

والمدعى هو من نصب نفسه لإثبات الحكم النظري
بالدليل أو البديهي بالتبعية . إذا تقرر هذا نقول
أنه هو راتب السائل الدليل على مقدمة معينة من مقدمات
دليل المعلل سواء كانت تلك المقدمة هي الصغرى أو الكبرى
بأن يقول صغرى دليالك أو كبراه غير مسلمة أو هي ممنوعة

أو هي غير واضحة وتحتاج الى بيان هذا اذا لم تكن بديهية
 جلية والا فيكون منعها مكابرة وهي غير مسموعة عند المتأخرين
 ولم يكن قد استدلل عليها السائل والا كان الطلب تحصيل حاصل
 لان المطلوب حاصل بالفعل وأما المدعى فلا يمنع الا مجازاً في
 النسبة بمعنى انه يراد من منعه منع مقدمة من مقدمات دليله.
 أو يقول ترائط الانتاج في دليلك غير متوفرة أو تقريب
 الدليل لم يتم

والمنع إما ان يكون مصحوباً بسند أو مجرداً عنه
 والسند ما يذكركه المانع بزعمه انه مقو منعه ولا يشترط
 أن يكون مقوياً للمنوع في الواقع بل بحسب اعتقاده وزعمه
 فالمنع الذي بلا سند كما اذا قال العلل هذا نام لانه حيوان
 وكل حيوان نام فيقول السائل لا نسلم أن هذا حيوان والذي بسند
 كأن يقول المانع أيضاً لا أسلم انه حيوان لم لا يجوز أن يكون
 حجر أمثلاً. والسند على ثلاثة أقسام مجوزى وقطعى وجلى فالاول
 ما ذكر على سبيل التجويز وقد تقدم مثاله والثاني ما ذكر على سبيل
 القطع بأن يقول في المثال السابق كيف وهو حجر والثالث ما بين

فيه منشأ غلط المعنى بأن يقول المتأصّل ما ذكرت لو كان متحركاً
ومنشأ الغلط بما اشتباه شيء بأخر أو نودى شيء ثم مقدمة العمل
على تقدير وقوعه لكن وقوعه غير حاصل فينبه المانع على
ذلك التورّ فالدّول كما اذاق العمل الجالس في السفينة متحرك
وكل متحرك منقول من مكانه فالجالس في السفينة منقول من
مكانه (فانه اشتبهت عليه حركة السفينة بحركة الجالس فيها)
والثاني كما اذاق الشيء الذي وجوده وعينه يستلزم المطلوب
إما وجوداً ومعدوم وعلى كلا الجانبين يتحقق المطلوب لا متاع
تخلف العمل عن العلة التامة فللمانع أن يمنع الملازمة مستنبداً
بأنها إنما تتم إذا كان عدم ذلك الشيء بذاته فقط ولم تعد صفته
وشي استلزامه المطلوب وهذا غير مسلم لأن الشيء لعدم وعدم
صفته تبعاً له ولا يثبت الصفة غير قائمة بوصف وينقسم
السند أيضاً إلى مساو وأخص وأعم مطلقاً وأخص وأعم من
وجه ومباين وخصوصه وعمومه ومساواته ومباينته بالنسبة
إلى تقييد المدعى ، فالاول نحو هذا الشيء غير متنفس لانه
لا حيوان وكل لا حيوان غير متنفس فيقول المانع لا أسلم أن

هذا الشيء لا حيوان لم لا يجوز أن يكون متحركا بالارادة . والثاني
 أن يقول المانع لم لا يجوز أن يكون ناطقا . والثالث أن يقول لم
 لا يجوز أن يكون ناميا . والرابع أن يقول لم لا يجوز أن يكون
 أبيض . والخامس أن يقول لم لا يجوز أن يكون حجرا

واعلم أن السند المساوي والاخص ينفيان المانع بخلاف
 الباقي من الاقسام لانه اذا وجد المساوي لنقيض الممنوع فقد
 وجد النقيض لان وجود أحد المتساويين يستلزم وجود
 المساوي له ومتى وجد النقيض ارتفعت الدعوى والا اجمع
 النقيضان وهو محال وكذلك اذا وجد الاخص من نقيض
 المدعي فقد وجد نقبض المدعي ومتى وجد ارتفعت الدعوى
 والارتب على لك اجتماع النقبضين أيضا وهو محال

وأما المطلق فينفعه ابطال السند الاعم من نقيض الممنوع
 لانه متى ارتفع الاعم ارتفع الاخص تبعاً له وينفعه ابطال السند
 المساوي أيضاً لانه متى بطل أحد المتساويين بطل الآخر
 (خلاصة ما تقدم) ثبوت أحد المتساويين يستلزم ثبوت
 الآخر وارتفاعه يستلزم ارتفاعه وثبوت الاخص مطلقاً من

شيء يستلزم ثبوت ذلك الشيء بدون العكس وارتفاع الاعم
 مطلب من شيء يترتب عليه ارتفاع ذلك الشيء. وأما الشيطان
 اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه فلا تلازم بينهما لافي
 الثبوت ولا في الانتفاء وبهذا تعرف ما يضر المثل والسائل من
 أقسام السند وما يفيدهما فللمثل إبطال المنع لو ارد على مقدمته
 بهذه الكيفية . وله أيضاً إبطاله مستدلاً بأن المقدمة بالمنوعة
 بديهية أو مسلمة عند الخصم أو من ضروريات مذهبه ويسلم
 ذلك بأن يقول هذا المنع وارد على مقدمة بديهية أو مسلمة
 عندك أو من ضروريات مذهبك وأنت تعتقد ذلك فيكون
 منها باطلا وكل مانعه باطل فهو ثابت فهذه المقدمة ثابتة
 وهو جواب الزامي جدلي لا تحققي لاسكات الخصم لا لاظهار
 الصواب وللمسلم الرجوع عنه ما لم يكن معتقداً انه من
 ضروريات مذهبه

وله التحرير أيضاً وهو بيان المعنى المراد من كلامه بأن
 يكون المعنى المراد من كلامه غير ظاهر بمعنى ان اللفظ يكون
 له معنيان فلا يدري السائل ايها قصد إلا بالبيان وان في أحد

المعنيين تقوية للمنع فيبين المعلن أنه يتصد المعنى الآخر النافي
 للمنع ويبين المانع منعه على ما ظهر له ويخفي عليه ما أراده المعلن
 وقد يكون أيضاً ظاهراً ويكون اعتراض السائل بناء على ما توهم
 خلاف الظاهر فيقول مثلاً أردت بهذه المقدمة معنى كذا فلا
 محل لمنحك اذن وله أن يقيم دليلاً على المقدمة المنوعة كما اذا
 قال المعتزلي المعدوم متميز وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت
 فمنع السائل الصغرى من هذا الدليل وقال لا أسلم ان المعدوم
 متميز كيف ونحن نعلم وجود اشياء في هذا العالم ولم نعلم حقيقتها
 فضلاً عن كوننا نميز بينها وبين اشياء أخرى سلمنا الصغرى
 فلا نسلم الكبرى كيف تقولون ان كل متميز ثابت مع اننا
 نتصور مثلاً بحراً من زئبق تسبح فيه سفن من فضة ونميزه
 عما عداه ولا يترتب على تمييزه ثبوته فالمعلن ان يثبت مقدمته
 قائلاً لا أن المعدوم معلوم وكل معلوم متميز فكل معدوم متميز .
 ولو منع صغرى هذا الدليل أيضاً فالمعلن ان يقول لان طلوع
 الشمس غداً معلوم لنا وهو معدوم الآن واما قولكم انه لا يترتب
 على تميز الشيء عما عداه ثبوته فاننا نعني بالثبوت الثبوت الذهني

لا يخارجني ولا يجوز منع المنع (فان الشارح الخفي منع المنع
ومنع ما يؤيده عنى السند لا يوجب ثبوت المقدمة المنعفة
لذي يجب على المدعى عند منع المانع وانما ابتاعه فيميدان
كما عرفت

ولا الالتفات وهو انما منعه بدين آخر لا لعجز بل
لدفع الالتباس والاعد منحا وبيانه انه اذا كان ايراد ذلك
الدليل الآخر لكون المعلن به يستطاع ود المنع الوارد على دليله
الاول سعى انتفاء عن البحث وذلك لاحكام المعلن وان كان
استقله لا يراه دليل اظهر من الدليل الاول لا جل بيان السواب
فلا يعد انتفاء عن البحث كحاجبه سيدنا ابراهيم الخليل عليه
السلام مع النمرود فقال ابراهيم ربي الذي يحيي ويميت فاجابه
النمرود انا حي واميت واخرج من سجنه اثنين فقتل احدهما
واطلق سراح الآخر فانتقل الخيال عليه السلام مع عدم تسليمه
مع النمرود وسنده الذي هو انا حي واميت وقال له ان الله
يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب

﴿ في منع التقريب ﴾

التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب ولا يتم ذلك اذا كان اللازم من الدليل غير مطلوب والمطلوب غير لازم وانما يتم التقريب اذا كان اللازم من الدليل غير المدعي أو ما ينعكس الى عينه أو الاخص مطلقاً من أحدهما وأما اذا كان اللازم من الدليل مبيها للمدعي أو أعم منه مطلقاً أو من وجه فلا يتم التقريب

ومن عدم التقريب عدم وجود شرائط الانتاج ككون الصغرى غير موجبة والكبرى غير كلية في الشكل الاول كما اذا قلنا لاشئ من الحجر بحيوان وبعض الحيوان ناطق ينتج بعض الحجر ليس بناطق فيقول لا أسلم ان دليلك هذا مستلزم للمدعى كيف ودليلك لم يستوف شرائط الانتاج وكاتحاد المقدستين في الكيف مع جزئية الكبرى في الشكل الثانى وكعدم تكرار الحد المتوسط... الخ وكل هذا مستوفى في علم المنطق فارجع اليه ان شئت فللمعلل أن ينظر أولاً في دليله فان رأى انه يمكن أن ينتج مع عدم مراعاة هذا الشرط

وذا منع قلنا ان الشك في اشتراط هذا الشرط لا طراد الانتاج
 لانفس الانتاج والسبيل متتبع مع عدم توفر الشرط
 واعلم ان منع المنع قد لا يضر بالمعلل وذلك اذا اشتمل
 سند المنع على الاعتراف بدعوى المعلل ضمناً كما اذا قال المدلل
 مثلاً العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وبين العسرى
 بأن العالم لا يتناول من الحركة والسكون (والحركة هي السكون
 في آين في مكانين والسكون هو السكون في آين في مكان
 واحد) فتقال المانع لانسلم عدم خلوه منها لم لا يجوز أن يتناول
 ضمناً كما في آن حدوثه فان في هذا المنع اعترافاً ضمناً بدعوى
 المعلل فلا يضر المعلل ذلك المنع
 واعلم ان المنع لا يجب أن يكون ظاهراً بل قد يؤخذ
 من سياق الكلام ضمناً ويدل عليه السند التجويزي

﴿ النقض الاجمالي ﴾

وقد لا يعبر بالاجمالي وهو ابطال الدليل بدون تعيين
 مقدمة من مقدماته بشاهد التخلف أو شاهد فساد آخر فهو

يخالف المنع أثراً ومورداً لأن أثر المنع هو طلب الدليل على
 مقدمة من المقدمات اذالم يستدل عليها المعلل ومورده المقدمة
 غير المسلمة أعني جزءاً من الدليل وأما النقض فأثره الإبطال
 ومورده الدليل بتمامه وكذلك لا يمكن خلو النقض عن شاهد
 وأما المنع فيصح خلوّه عن السند ومثال النقض بشاهد
 التخالف ما اذا قال المعلل المعدوم متميز وكل متميز ثابت فالمعدوم
 ثابت فينقضه السائل بقوله دليلك هذا جار في بحر من الزئبق
 تسبح فيه سفن من الزبرجد مع تخلف الحكم عنه فيها وهو
 الثبوت لأن الاستقراء لم يحكم بوجود شيء من ذلك وكما اذا
 قال المعلل العالم قديم لأنّه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم
 فهو قديم فيعترض عليه الناقض بقوله دليلك هذا جار في
 الحوادث اليومية مع تخلف الحكم عنها وهو القدم (أي
 ان الحوادث اليومية أثر القديم فتكون قديمة مع أنها حادثة
 بالبداهة) وكل دليل تخلف عنه المدعى فهو فاسد فهذا الدليل
 فاسد وبيانه ان المدعي لازم للدليل وبطلان اللازم يدل على
 بطلان الملزوم ونحو الانسان متفكر وكل متفكر لا يصدر

منه ما يتبعه "مقال" فلا نسا أن يسد منه ما يتبعه المقال فيقول
 النقض دليلان مدد... ر في المسائل التي تعبت في الارض
 فإذا مع تثبت الحكم عنها وهو عدم حدوث شيء منها يشوجه
 النفس والمعمل منع الصغرى وهي تطل الى قضيتين احدهما
 ان هذا الدليل جار في مدة كذا واثناني ان الحكم يخلف عنه
 في تلك المدة فلا منه الجريان أو التخلف ولا مجال لمنع الكبرى
 لما نقرر آنفا

ومتال النقض باستلزامه الدور أو التسلسل - نذكر
 أولا أسماء الدور والتسلسل ليكون القارئ على بينة
 ويعرف أى فسي كل منهما ينقض به
 الدور اما ممي أو تقدي فالاول كلابوة والبنوة وعلى
 العموم يوجد الدور الممي بين كل متضايفين والتقدمي نحو
 الماء هو بخار قد تكاثف بالبرودة والبخار هو ماء استحبال
 بتأثير الحرارة الشديدة من حالته السائلة الى الحالة الهوائية
 والتقدمي هو الذي ينقض به قول المعمل دون الدور
 الممي - فالدور التقدمي هو توقف الشيء على ما توقف عليه

والتسلسل اما أن يكون في الأمور الاعتبارية أو الحقيقية
 فالثاني هو الذي يقتضى نقض الدليل دون الاول نحو
 العلم يتوقف على توجه العقل اليه وكل ما هو كذلك فهو
 نظري فالعلم نظري ويجاب عن النقض باستلزام المحال بمنع
 الصغرى بأن يقول انه غير مستلزم للدور أو غير مستلزم للتسلسل
 أو الكبرى بأن يقول لا نسلم ان كل دور أو تسلسل محال بل
 ذلك في الدور التقدمي والتسلسل في الأمور الحقيقية لا في الدور
 المعيني والتسلسل في الأمور الاعتبارية ولا مجال لمنع الكبرى
 مطلقاً الا فيما ذكر

مثال نقض الدليل بالتخلف والاجابة من المعلن على هذا
 النقض — هذا نام وكل نام حيوان فهذا حيوان فيقول
 الناقض دليلك هذا جار في النباتات مع تخلف المدعى عنها
 فيقول المعلن مثلاً لا أسلم الجريان لان قصدي بالناس خلاف
 النبات فالمنع بهذه الصورة يكون بتحرير القصد من الناس
 وعلى العموم للمنقوض دليله أن ينفي شاهد النقض أي يبطله
 أو يمنع صغرى أو كبرى دليل النقض أي الجريان أو التخلف

أو ينقض هذا الدليل أو يغير دليله لانهجز والاعد منعاً
ومثال للنقض باستزاج التسلسل والاجابة عنه من قبل
المعلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أيقن فقال دليلك
هذا يستلزم للتسلسل لأن الحمد أمر ذو بال فيبدأ فيه بالحمدلة
وممكننا فنجيب بمنع الصغرى قائلاً ان الحمدلة مستثناة عقلياً
وإنما يتم استزاج الدليل تسلسلاً لو لم تكن الحمدلة كذلك
واعلم أن الجريان على ثلاثة أنواع أحدها الجريان
كما سبق وثانيها الجريان بخلاصته وهذا إما أن يكون ممكناً
اجراً أو بعينه في مادة النقص أو لا فالأول يكون محذوف مالا
مدخل له في العلية والثاني هو الذي لا يمكن جريانه بعينه في
مادة النقص وذلك لاشتراكه متقدمة من دليل المدعى مع مقدمة
من دليل الجريان في علة والنقض حيث لا يكون الا بإبطال
تلك العلة كما إذا استدل بأن الحس المشترك مابه الإدراك وكل
مابه الإدراك فهو مدرك فيجرب بخلاصته لا بعينه (وهو كل
مابه الفعل فهو فاعل) كالقلم فيقال القلم مابه الكتابة وكل مابه
الكتابة فهو كاتب

﴿النقض المكسور﴾

هو ما يترك فيه بعض قيود الدليل فللمعلل منع الجريان مستندا بأن للوصف المتروك مدخلا في العلية وهذا السند مساو للمنع فيفيد إبطاله مثاله لو قال المعلل قال الامام الشافعي رحمه الله لا يصح بيع الغائب لانه بيع مجهول الصفة وكل مبيع شأنه هذا لا يصح بيعه فناقضناه بأن ذلك جار في تزوج امرأة غائبة مع تخلف المدعى وهو عدم الصحة لان المرأة الغائبة مجهولة الصفة عند العاقلين أو عند أحدهما مع أن هذا الزوج صحيح فقد حذف من الدليل قيد البيعة فيمنعه السائل كما تقدم (الغصب) هو ابطال المقدمة أو المدعى قبل ان يستدل عليها المعلل بدليل أو تنبيه وذلك لان الابطال دعوى ولا بد لها من دليل والاستدلال منصب المعلل فاذا استدل السائل على بطلانها قبل أن يستدل المعلل عليها فقد أخذ منصبه ويعد غاصبا ويقال لهذا الفعل غصب وهو غير مسموع وهذا بخلاف النقض الاجمالي ومعارضة الدعوى بعد الاستدلال عليها لانه

لا يثنى شئ على شئ دليل في هذه الحالة حيث لا منع
لا تعصب لآيات يكون حيث يكون للمع محل

وفى المعارضة

المعارضة لغة هى المقابلة على سبيل المماثلة وبهذا يتم
التعنى واسع وسائر المقابلات وفى الاصطلاح هى إثبات
المعارض قىض ما ادعاه المعال واستدل عليه أو ما استلزم
تقبضه بأن كان مساوياً له أو أخص منه وهذا التعريف ينطبق
على المعارضة التحقيقية وأما المعارضة التقديرية فهى إبطال المدعى
الغير المدلل

واعلم ان المعارضة على ثلاثة أقسام معارضة بالقاب ومعارضة
بالمثل ومعارضة بالغير فالأولى اذا غائل دليلاً للمعال والمعارض
مادة وصورة نحو عذاب الجرم يوجب اتساع نطاق العمران
وكل ما أوجب ذلك فهو حسن فعقاب الجرم حسن فمعارضه
المعارض بقوله العفو عن الجرم يوجب اتساع نطاق العمران
وكل ما أوجب ذلك فهو حسن والعفو عن الجرم حسن وسميت

معارضة بالقلب لان المعارض يقرب في هذه الصورة دليل المعلن
عليه أي يثبت نقيض مدعاه بنفس دليله

والثانية اذا اتحد الدليان صورة فقط نحو عقاب المجرم يوجب
موت المجرمين وكل ما أوجب ذلك فهو قبيح فعقاب المجرم قبيح
والثالثة اذا اختلف الدليان صورة سواء اتحدا مادة أم لم
يتحدا نحو العفو عن المجرم يوجب اتساع نطاق العمران ولا
شيء مما يوجب ذلك بمدموم فالعفو عن المجرم ليس
بمدموم ونحو عقاب المجرم يوجب موت المجرمين ولا
شيء مما يوجب ذلك بممدوح فعقاب المجرم ليس بممدوح
وحاصل المعارضة بالقلب ابطال دليل المعلن لان الدليل
الصحيح لا يقوم على النقيضين فقيه معنى النقض واما في غيرها
فلا يتعين بطلان دليل المعلن بل يعلم اجمالا لانه لا بدوان
يكون احد الدليين باطلا ومعنى هذا النقض النقض بشاهد
خصوص الفساد بأن يقال دليلك هذا يقوم على النقيضين
والدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين فدليلك هذا ليس
بصحيح ودفع المعارضة اما بمنع مقدمة من مقدمات دليل

المعارض او نقض دليله نقضاً اجمالياً وليس لي المعارضة لان
المعارضة تعارض ما يعارضها ايضاً

﴿ المناظرة في المنقول ﴾

المنقول اما أن يلتزم قائله صحته ويكون عليه حينئذ زيادة عن
اثباته المنقول اثباته صحته ايضاً واما ان لا يلتزم صحته وحينئذ
فما عليه الا اثبات النقل

﴿ المناظرة في العبارة ﴾

بمخالفتها قانون الصرف أو النحر أو اللغة ويحجب عنها بأنها
نيت على مذهب من المذاهب المجوزة لها

﴿ آداب البحث ﴾

هي أولاً ان لا ينظر من هو اعلى منه مقاماً لان ذلك يدعو
الى التساهل معه في المناظرة والتسليم له بكل ما يقول هينة
منه وان يجنب الضحك ورفع الصوت والايجاز والاطناب
ويتحاش من ذكر الالفاظ الغريبة والدخول في كلام خصمه

قبل ان يفهم المراد منه وعدم احتقار خصمه
واعلم انه متى انتهت المناظرة بسكوت المثلل وعجزه فقد
يحصل الخاتمة ويسمى هو مفحماً واذا انتهت بعجز السائل
سمي الزاماً والسائل ملزماً والى هنا تمت اصول المناظرة
ولذلك ذكر لك بعض تطبيقات عليها حتى ترسخ في ذهنك فنقول

﴿ تطبيقات على القواعد المتقدمة ﴾

الدعوى بالنسبة للبراهين - من المطالب مالا يستدل عليه
الا بالبرهان العقلي كاثبات وجود الاله وقدرته وارادته وعلمه
الحق فان كل ذلك لا سبيل له الا العقل ولا يمكن احالته على النقل
قائلين انه ورد في كتاب كذا المنزل مثلاً ما يفيد وجود الاله
اذ الخصم لا يسلم بوجود اله فضلاً عن أن يقبل انه أنزل
كتاباً وأيضاً يكون اثبات الصانع متوقفاً على الكتاب
والكتاب متوقفاً على اثبات الصانع ولا يخفى ما في ذلك من
الدور والدور محال وما أدى الى المحال محال ومنها ما ثبت
بطريق النقل فقط وذلك كالحوادث التاريخية التي ليس لها

آثار عقلية كالخسر ومبا ما ثبت به ما مبنا وهو ما يكون للعقل
محال فيه وذلك كاثبات أفضلية الملائكة على الأنبياء أو العكس
وبعضهم قدح في أن الدليل النقلى يفيد اليقين وقالوا إن
الدليل النقلى فيه رواية الآحاد وكل ما فيه رواية الآحاد لا يفيد
اليقين فالدليل النقلى لا يفيد اليقين - بيان الصغرى أن الدليل
النقلى متوقف على معرفة معانى الالفاظ وفهم تراكيبها فهو
حينئذ متوقف على تمام الدراية بالعلوم العربية وهى رواية
الآحاد فلا تفيد اليقين فنقول رداً على هذا الاعتراض أن صغرى
دليلكم هذا مسلمة وهو أن الدليل النقلى متوقف على ما ذكرتم
وأما الكبرى فمنوعة ولم لا يجوز أن يكون الشارع بين
المعاني المتصودة منها أو أن الله سبحانه وتعالى أودع فيها
قوة أدركناها تلك المعانى ولئن سلمنا الكبرى لقام دليلكم
بإثبات المحال لأنه يكون بناء على ذلك كل كلام لا يفيد اليقين
والدليل العقلى أشرف من الدليل النقلى لأن عليه مدار
إثبات وجود الاله دون الثانى ويتوقف عليه التكليف واتباع
أوامر الله تعالى فإن رأس الفقه معرفة الله وهى أول ما يجب

على المكاف وأيضاً الدليل النقلي يحتاج اليه والمحتاج اليه
أشرف من المحتاج

ثم اعلم ان المعلوم اما موجود في الخارج أو معدوم والاول
اما واجب الوجود وهو ما لا يقبل العدم لذاته واما ممكن وهو
ما يقبل العدم والثالث هو المعدوم أي الممتنع والمستحيل وهو
ما لا يصح وجوده والاول كالاله سبحانه وتعالى والثاني جميع
المخلوقات والثالث شريك الباري

وقبل التكلم في اثبات وجود (واجب الوجود) يجب
علينا أولاً ان نذكر مقدمة نتكلم فيها على معنى الدور والتسلسل
واحكامهما

*(في الدور والتسلسل) *

الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
اما مرتبة ويسمى دوراً صريحاً واما بائاً كثر ويسمى دوراً خفياً
فالأول نحو الماء هو بخار تكاثف بالبرودة والبخار هو ماء
استحال الى الحالة الهوائية بتأثير الحرارة الشديدة ونحو الجسم

ما شغل جزءاً من الفراغ والشاغل جزءاً من الفراغ هو ما تركب من
 المادي والصورة وما يتركب منهما هو الجسم والدور بقسميه محال
 وأما التسلسل فهو ترتيب أمور غير متناهية وهو أيضاً
 محال أما أن الدور محال فلأن صريح العقل جازم بأن وجود
 المؤثر سابق وجود الأثر فلو أثر الشيء في مؤثره السابق عليه
 لزم تقديم وجوده على نفسه بمرتبتين أو أكثر فيكون الشيء
 مقدماً على نفسه وهو محال

وأما الثاني فلأننا إذا فرضنا سلسلة حوادث مبتدئة من وقتنا
 هذا إلى مالا نهاية له من الزمن وسلسلة أخرى تبتدى من
 زمن الطوفان وتستمر إلى مالا نهاية له ونطبقهما على بعضهما
 فإن انطبقتا كمال الانطباق ترتب على ذلك مساواة الزائد للناقص
 وهو محال وإن لم ينطبقا بأن زادت الثانية على الأولى فتكون
 أحدهما زادت على الأخرى بمقدار متناه والزائد على المنتهين
 بمقدار متناه متناه إذا تقرر هذا نقول

(اثبات وجود واجب الوجود)

لا شك أن الممكن هو الذي لا يستحق العدم والوجود لذاته وانه لما سبق إيضاحه لابد وان يكون الوجود الممكن سبق بعدم أي ان وجوده بعد عدمه وذلك لا يحصل الا بمرجح حصل بعد ان لم يحصل والارتب عليه الترجيح بلا مرجح ولا ينكر احد وجود موجود قط لان هذا بديهي التصور فان كان ذلك الموجود واجبا ثبت المطلوب وان كان ممكنا فلا بد له في وجوده من مرجح وهذا المرجح ان كان ممكنا عاد الكلام اليه كما سبق وان كان واجبا فهو المطلوب فاما ان تنتهي الي واجب الوجود وهو المطلوب أولا تنتهي فيلزم التسلسل وهو محال فحينئذ لابد من وجود واجب الوجود (برهان آخر على وجود واجب الوجود) الممكن لا يستقل بنفسه في وجود ولا إيجاد لان مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود فان الشيء ما لم يوجد (بالفتح) لم يوجد (بالكسر) فلو قلنا ان الوجود منحصر في الممكن

لزم من ذلك عدم وجود شيء أمثلاً لأن الممكن وإن كان متمدداً لا يستقل بوجود ولا إيجاد ويمكن تصوير البرهان الأول بكيفية أخرى وهو أن يقال كلما وجد شيء في عالم الخارج فواجب الوجود موجود لكن وجد شيء في الخارج ينتج أن واجب الوجود موجود (وبيان ذلك قد سبق) ونعيده عليك أيضاً دفعا للسهو فنقول

(لبيان الملازمة بين المقدم والتالي) أنه إذا لم يترتب على وجود شيء في الخارج وجود واجب الوجود لكان كل موجود محتاجا في وجوده إلى ممكن وهذا الممكن يحتاج إلى ممكن آخر ويحصل التسلسل وهو محال

﴿إثبات القدرة﴾

تبين من إثبات وجود واجب الوجود أن جميع الممكنات بأسرها التي هي في عالم الوجود لا بد لها من موجد وهذا الموجد ليس ممكنا والا أدى ذلك إلى المحال فنقول الآن لو كان الإله عاجزا لما وجد شيء في عالم الخارج لكننا نجد أشياء

في الخارج فواجب الوجود أو الاله ليس بعاجز أي قادر
 (انظر البرهان الثاني من اثبات وجود واجب الوجود)
 وكأننا بمعتز يقول لم لا يجوز أن يخلق الله شيئاً من
 الممكن مباشرة وهذا أوجد باقي الممكنات فنقول رداً على
 هذا الاعتراض إن القدرة متعلقة بجميع الممكنات والمقتضى
 للقدرة هو الذات لوجوب استناد صفاته الى ذاته والمصحح
 للمقدور به هو الامكان ونسبة الذات الى جميع الممكنات
 على السوية فلو تعلق القدرة ببعض دون البعض لكان
 ذلك ترجيحاً بلا مرجح وبعبارة أخرى نقول كلما تعلق
 القدرة بممكن تعلق بجميع الممكنات لكنها تعلق بممكن
 (اثبات عين المقدم ينتج اثبات عين التالي)

﴿ بيان الملازمة ﴾

أن تعلق القدرة بالممكن انما هو لا مكانه والامكان
 مشترك بين سائر الممكنات
 وأما بيان اللازم فلأنها لو تعلقت بواحد دون العموم لزم

الترجيح بلا مرجح فينتج اذن أنها متعلقة بجميع الممكنات
على السواء

﴿ في اثبات علمه تعالى ﴾

للمتكلمين مسلكان في اثبات علمه تعالى

الاول انه أوجد أشياء متقنة وكل من أوجد أشياء
متقنة فهو عالم فالله عالم
بيان الصغرى أن من تأمل في مصنوعاته يجد ما يذهب
بفكره من العجب حيث يرى السموات مرفوعة لا على عمد
وهي في غاية الاحكام وبالجملة اذا تأمل في الآثار العلوية
والسفلية فانه يحكم بأن هذه الاشياء في غاية الاحكام والاتقان
وأما الكبرى فظاهرة ونبّه عليها بأن من رأى شيئين
أحدهما في غاية الاتقان والآخر غير متقن حكم بأن صانع
الاول أعلم من صانع الثاني فيكون الاتقان في الشيء داعية
الى الحكم بعلم فاعاله

فان قيل ان أردت بالمتقن الموافق للمصلحة من جميع

الوجوه فالصغرى ممنوعة اذ لا شئ من مفردات العالم ومركباته
 الا ويشتمل على مفسدة وان أردت به الموافق للمصاححة
 من بعض الوجوه فالكبرى ممنوعة اذ ما من أثر الا وينتفع
 به سواء كان مؤثره عالماً أولاً كاحراق النار وتبريد الماء
 وفضلاً عن ذلك فان دليلك منقوض بفعل النحل لتلك البيوت
 المسدسة المتساوية بلا فرجات ولا مسطر واختيارها للمسدس
 دون باقى الاشكال لأنه أوسع من المثلث والمربع والخمس
 وهذا لا يعرفه الا الحدائق من أهل الهندسة وكذا بيوتات
 النمل ونسيج العنكبوت فتدل هذه المصنوعات بناء على
 دليلك هذا على علم صانعها مع أنها غير عالمة والجواب عن
 الاول بالتحريير ببيان المراد بأن يقول مرادى بالمتقن ما نشاهده
 من الصنع الغريب والترتيب العجيب وعن الثانى بأن لا نسلم
 عدم علم النحل بما يفعله لم لا يجوز أن يخلق الله تعالى فيها علماً
 بذلك أو يلهمها بما هو مبدأ لها

والمسلك الثانى ان الله تعالى قادر وكل قادر عالم فالله عالم اما
 الصغرى فقد سبق بيانها واما الكبرى فلأن القادر هو

الذي يصح منه الفعل والترك أي يفعل بالقصد والاختيار
ولا يتصور ذلك إلا مع العلم

﴿ اثبات الإرادة ﴾

الإرادة هي صفة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه وهي
الاختيار . لأنه حيث كان طرفاً الممكن لدى القدرة على
السواء فيجوز أن تتعلق بهما القدرة فلو تعلقت بهذا دون
ذاك لزم الترجيح بالمرجح فلا بد من إرادة تخصيص الممكن
ببعض ما يجوز عليه إذا تقرر هذا نقول كلما وجد مقدور
وجدت الإرادة لكن وجود مقدور حاصل فالإرادة موجودة
بيان ذلك أن الموجود له أحوال شتى يوجد عليها وأحواله
كلها ممكنة فلو تعلقت القدرة بحال دون بقية الأحوال لزم
الترجيح بالمرجح

﴿ اثبات الوحدانية ﴾

لو فرض وجود المين وأراد أحدهما أمراً وأراد الآخر ضده
كما إذا أراد أحدهما تحريك جسم وأراد الآخر تسكينه فاما

أن يحصل المراد ان معاً وهو محال لأنه ترتب على ذلك اجتماع النقيضين أي أن يكون الجسم ساكناً ومتحركاً في آن واحد وأما إن لا يحصل معاً فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وأيضاً يلزم اجتماعهما لأن المانع من وقوع مراد كل منهما هو حصول مراد الآخر لا قدرته عليه فإذا امتنع مراد كل منهما فقد حصل مرادهما معاً وهذا خلف وأما أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فالذي لم يحصل مراده يكون عاجزاً فلا يكون إلهاً ولا يلزم الترجيح بلا مرجح وهذا الدليل يقال له دليل التمانع وهو العمدة عند المتكلمين ولو قيل إن الآخر لا يريد ضد ما أراده الأول نقول إن هذا الأمر الذي امتنع تعلق إرادة الآخر به يمكن تعلق قدرة كل من الإلهين وإرادته به فالذي امتنع تعلق قدرته وإرادته به فالمانع هو تعلق قدرة الآخر وإرادته فيكون ذلك عاجزاً فلا يكون إلهاً هذا خلف

(دليل الحكماء على إثبات الوحدانية)

قالوا لو وجد واجبان لاشتركا في وجوب الوجود

واختلاف في غيره حيث لا تغفل الانشئية بدون التخالف اذ لا بد
 وأن يكون كل منهما ممتازا بالتيين فيلزم تركب كل منهما مما به
 الاشتراك ومابه التمايز فان كانا ذاتين لهما صارت ذات كل
 منهما مركبة والمركب يحتاج في وجوده الى كل جزء من
 أجزائه فلا يكون واجب الوجود واجبا بل يكون ممكنا هذا
 خلف وان كانت عارضة لهما فاختلف المارض يوجب
 اختلاف المروض وهذا ان الامر ان يكونان الواجب وعلى
 جميع ما تقدم يمكنك قياس الادلة والبراهين على باقي صفات
 الله تعالى ولنكتف بما ذكرناه اعتمادا على قوة فهم القارئ
 وقياسه الغائب بالحاضر والى هنا تم الكلام على العقليات ولنتقل
 الآن الى السمعيات ونكلم على النبوة ولو ازمها فنقول

﴿النبوة﴾

النبوة لا تطلق على الرسالة وضعا بل نقلا فانها نقلت من
 معناها اللغوي الى المعنى العرفي وقيل إن النبي مشتق من النبؤ
 وهو الارتفاع والمناسبة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول

إليه ظاهرة وهي الارتفاع في كل منهما أو من النبأ لأخباره
 عن الله سبحانه وتعالى أو من النبي وهو الطريق لأنه وسيلة
 إلى الله تعالى والرسول بمعناه الاصطلاحي هو من أرسله الله
 إلى قوم ليهديهم ويوضح لهم سبيل الحق ويحذرهم من سخط
 الله إذا لم ينتهوا عما حرم ولم يذعنوا للمأمور ولا يشترط فيه شيء
 من الأعراض والأحوال المكتسبة بالرياضات والمجاهدات
 ولا استعداد ذاتي من صفاء الجوهر كما يزعم الحكماء بل الله
 يختص برحمته من يشاء إلا أن الحكماء اشترطوا فيه ثلاثة
 أمور أولاً أن يكون مطلعاً على الغيب لصفاء جوهر نفسه
 وشدة اتصاله بالمبادئ العالية من غير سابقة كسب وتعليم
 والثاني صدور الخوارق منه والثالث أن يشاهد الملائكة على
 صور متخيلة ويسمع كلام الله بالوحي

﴿ في احتياج الناس إلى نبي يوضح لهم سبيل معاشهم
 ومعادهم ويفصل بينهم بالحق إذا اختصموا ﴾

لما كان الإنسان غير مستقل وحده بامر معاشه لأنه يحتاج

الى غذاء ولباس ومسكن وسلاح وجميع ذلك من الضروريات
فالغذاء لحفظ حياته وتمويض الفقد المستمر للدم الذي ان لم
يحصل في الجسم لدم ايجاد ما يحل محل المفقود وأما اللباس
والمسكن فليقيه من الحر والبرد وحرارة الشمس وأما السلاح
فلحمايته من أنواع الحيوان الضارية وكل من هذه الاشياء
المتقدمة يحتاج الى أعمال حجة فالغذاء يحتاج الى زرع الحنطة
ودرسها وطحنها وخبزها واللباس يحتاج الى خائط وحناد
ونساج والمسكن يحتاج الى مهندس وعمل الخ ولا يتمكن الانسان
من مباشرة هذه الحرف جميعها الا اذا مضى عمره فيها مع
الصعوبة فلذلك احتاج الانسان الى التآلف والاجتماع بغيره
وأخذ كل انسان على نفسه مباشرة حرفة من الحرف وتبادل
مع الآخر ما نتج عن عمله وهذا ما يسمى بالمعاملة ولما كانت
قوته الشهوية تدعوه الى الظلم والافتراء بما يقع تحت عينه
من المنافع والثمرات كان ذلك داعيا الى المشاحنة والمشاجرة
والخصام ولا يندفع ذلك الا بوجود فرد قد انفرد عنهم عزايلا
لا توجد الا فيه ليفصل بينهم والا ترتب على عدم وجوده فساد

المران وعدم سريان الحضارة ولا بد أن يكون هذا الفرد
 آتيا بكتاب يشرع بين الناس بمقتضاه ويرضاه الناس ويعتقونه
 وأن يكون منزلا من عند الله وأن يكون هذا الفرد مصفى
 من الرذائل صفائر وكبائر حتى تكون له المزية عليهم بذلك
 وبالجملة فانه اذا لم يكن في الأمة نبي لا يستقيم حالها ولا تلبث
 أن تزول لعدم وجود رادع حكيم يردع القوى ويزجره
 عن ظلم الضعيف

ولا بد للتصديق بنبوة نبي أن يأتي بمعجزة وهي فعل من أفعال
 الله تعالى يطلبه منه الرسول أمارة على صدقه في دعواه أو هي
 أمر خارق للعادة من ترك أو فعل . فالأولى بأن يمسك عن
 القوت مدة غير معتادة . والثانية كان يدعو الشجر والجماد فتجيبه
 ويشترط فيها ستة شروط الأولى أن تكون أمرا خارقا للعادة
 لا يتأتى من أحد فعله ولا يمكن أن يصدر من الغير عادة والا
 فليست بمعجزة لانها لا يعجز أحد حينئذ عن الاتيان بمثلها فلا
 يكون الآتي بها نبيا وذلك كانشقاق القمر والطيران في الجو
 بدون واسطة تساعد على ذلك والتكلم بالغيب واحياء الموتي

الثاني انه لا يعارض فيها كان يقول رجل آخر في قوتي ان افضل
 مثله ويضل الثالث ان يكون موافقا للدعوى فلو قال معجزتي
 ان احبي الموتى ثم اتى بأخرى كان طارفي الجوفلا تكون
 معجزة الرابع ان لا تكون المعجزة مكذبة له كأن يقول بمعجزتي
 ان يشهد هذا الحجر بنبوتي فأنطق الله الحجر وقال لست كما
 تقول الخامس ان لا تكون المعجزة متقدمة على الدعوى فانه
 يلزم من ذلك التصديق بالدعوى قبل حصولها وما حصل من
 ذلك حين تكلم سيدنا عيسى في المهد يسمى ارهاصا لا بمعجزة
 السادس ان يكون مقرونا بالتحدي أي طلب الاتباع
 واعلم ان المعجزة هي من أفعال الله يأتي بها تصديقا للنبي
 في دعواه النبوة وليست آية بقدرة النبي والامور الخارقة للعادة
 ان أت من ولي سميت كرامة أو من فاسق سميت استدراجا كما
 يشعر به قوله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون
 واعلم ان كل نبي أتى بمعجزة فمعجزات سيدنا موسى عليه
 السلام العصا وضرب البحر وانشقاقه وأنها كانت له في الحر
 بمنزلة الشمسية . ومعجزات سيدنا عيسى عليه السلام احياء الموتى

وإبراء الأكمه والأبرص. ومعجزات سيدنا محمد عليه الصلاة
 والسلام أجل من أن تحصر. منها انشفاق القمر كما روي عن
 ابن عباس وغيره ومخاطبة الضب له وتسبيح الحصى في يديه
 كما ورد عن أنس أنه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأخذ كفنا من حصى فسبحن في يده حتى سمعنا التسبيح
 ثم صبهن في يد أبي بكر ثم في يد عمر ثم في يد عثمان ثم في
 أيدينا واحداً بعد واحد فلم تسبح. وتأمين عتبة الدار وجدرانه
 على دعائه للعباس وأهله وذلك أنه روى عنه عليه الصلاة
 والسلام أنه قال للعباس يا أبا الفضل الزم منزلك غداً أنت
 وبنوك أن لي فيكم حاجة فصباحهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال تقاربوا فزحف بعضهم إلى بعض فاشتغل عليهم
 بملائه وقال اللهم هذا عمي وصنو أبي وهؤلاء من أهل بيتي
 فاسترهم من النار كستري أيام فقالت عتبة الدار وجدران البيت
 آمين. ومنها حين الجذع إليه ومخاطبة ذراع الشاة المسمومة له
 ولو بشئنا سر دجميع معجزاته لم يكفنا هذا المجلد الصغير بل
 المجلدات الضخمة ورب معترض يقول أن هذه المعجزات برواية

الآحاد وهي لا تفيد اليقين فهذه المعجزات لا تفيد اليقين فنقول
 انه قد تواتر انه قد أتى بمعجزات فلو سلم ان كل معجزة من
 هذه المعجزات كاذبة في حد ذاتها اوليست بمجزومة الصدق
 فلا نسلم انه لم تأت منه معجزة قط ولنضرب لك مثالا حتى
 تثبت من ذلك اذا جاءنا شخص وقال رأيت في مكان كذا
 ذئبا ثم جاء آخر وقال رأيت فرسا ثم آخر فقال رأيت أسدا
 جز منا بوجود حيوان وان كنا في شك من حقيقته وهذا
 لا ينافي وجوده في حد ذاته اذا تقرر هذا نقول

فلان أتى بمعجزة وكل من أتى بمعجزة فهو نبى ففلان نبى
 وهذا قياس من الشكل الاول توفرت فيه شروط الاتساع
 لان الصغرى موجبة والكبرى كلية

وبيان الملازمة انه باتيانها بالمعجزة لم يأت بها من نفسه وقدرته
 تعجز عن فعلها بل سأل الله سبحانه وتعالى أن يجريها على
 يديه فلما استجاب دعاءه علمنا انه مرید لتصديقه وانه
 أرسله حقيقة والا فان كان كاذبا لما أمكنه أن يأتي بها مع عدم
 تصديق الله له

﴿ في إعجاز القرآن ﴾

لا يختلف اثنان جعل العقل رائدهما في الحكم ان ما آتاه النبي
معجز وبقي علينا ان تثبت اعجاز القرآن فنقول

اختلف في وجه اعجازه فمن قائل انه معجز من حيث حسن
عباراته الفائقة في البدء والختام ومن قائل انه معجز لفصاحته
ومن قائل بانه معجز لاخباره بالغيب ومن حيث عدم المعارضة
بعد التحدى وسلب العلم من المعارضين

﴿ شبه القادحين في اعجازه ﴾

فمنهم قالوا ان وجه الاعجاز يجب أن يكون بينا لمن يستدل
عليه واختلافكم فيه يقتضى أن لا اعجاز به . والجواب عن
ذلك ان الاختلاف في وجه الاعجاز لا يمنع من وجوده لأن
عدم معرفتنا كون هذا الشيء معلول لهذا الشيء أولئك الشيء
لا يقتضى أن يكون معدوما كما اذا رأيت قتيلا فقلت قتل
بسبب كذا أي لأنه سرق وقال آخر بل قتل بسبب غير هذا
كان قتل غيره مثلا فذلك لا يدل على انه غير مقتول

ومنها قولهم ان فيه تناقضاً نحو قوله تعالى (وما علمناه الشعر
وما ينبغي له) ونحو وما هو بقول شاعر مع ان في القرآن
ما هو شعر وذلك كقوله سواء عليهم أأنذرتهم ونحو ولم يجعل
له عوجاً ونحو ونخزهم وينصرهم عليهم ويشف صدور قوم
مؤمنين فالأول من بحر المتقارب وأوزانه فعولن فعولن فعولن
فعولن وقد جاء مقبوضاً هنا أي محذوف السبب الخفيف من
التفعيلة الأخيرة والثاني من مجز والوافر وأوزانه مفاعلاتن
مفاعلاتن والثالث من الوافر وأوزانه مفاعلاتن مفاعلاتن فعولن
ورد هذا الاعتراض أن يقال هذا ليس من الشعر في شيء لأن
الشعر هو كلام موزون متقن قصداً وهذا لا ينطبق عليه حد الشعر
ومنها قولهم ان فيه كذباً لقوله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من
شيء) مع أنه ليس مشتقاً على الطبيعيات والكيمياء والهندسة
مثلاً والجواب عن ذلك أن المراد بالشيء هو الأحكام الدينية وهو
حقيقي لأن الكتاب لم يغادر صغيرة ولا كبيرة منها إلا أحصاها
ومنها أنه نفى عنه الاختلاف بقوله (ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) في معرض الاحتجاج بأنه ليس

فيه اختلاف لأنه من عند الله ولكن رأينا فيه اختلافا كثيرا
 إما في اللفظ أو المعنى فالأول نحو فامضوا الى ذكر الله وفي
 مكان آخر فاسعوا والثاني نحو ربنا باعد بين أسفارنا بصيغة
 الأمر ونداء الرب ونحو ربنا باعد بين أسفارنا بصيغة الماضي
 ورب مبتدأ وابعده خبر عنه فلا يكون ذلك الاحتجاج صحيحا
 ويحجب عن هذا الاعتراض بأن الغرض من الاختلاف الاختلاف
 في البلاغة بحيث يصل بعضه الى حد البلاغة ويقصر الآخر عنها
 ومنها أن به لنا وذلك نحو قوله تعالى ان هذان لساحران
 فقد رفع اسم ان (هذان) مع ان الواجب نصبها فنقول
 انه يجوز على لغة من يرفع المثنى وينصبه ويجره بالالف أو ان
 هذان وما بعدها مبتدأ وخبر واسمها ضمير الشأن أي انه (أي
 الحال والشأن) هذان لساحران فلا لحن

ومنها أنهم قالوا ان عدم المعارضة آت من أن النبي كان
 أفصح الناس فلم يقدرُوا أن يعارضوه فنقول كان يمكنهم أن
 يناظروه وفصاحته لا تمنع من مناظرته
 ومنها قولهم لو أتى بخطبة من كلام فصحاء العرب وقورنت

بالقرآن توجد إما التساوي أو بلاغة الخطبة فنقول انه لما
عرض على الوليد بن المغيرة قال عرضته على كلام ففسحاء
العرب قديمهم وحديثهم فلم أجده مما تازل عدم أماكنهم الا بيان
بسورة من مثله بعد التحدي بقوله (فأنا بسورة من مثله)

﴿ في عصمة الأنبياء ﴾

هي ملكة تمنع من التجور وتحصل بالعلم بثواب المعاصي
ومقاب الطاعات وقيل هي خاصية في نفس الشخص أو في
بدنه يتمتع بسببها صدور الذنب عنه

واعلم ان المعاصي على نوعين كبائر وصغائر وكل منهما اما
ان يقع عمداً أو سهواً فصارت الاقسام أربعة كبائر عمداً
وكبائر سهواً وصغائر عمداً وصغائر سهواً وكل من هذه الاقسام
اما قبل البعثة أو بعدها اما صدور الكبيرة عنهم عليهم السلام
قبل البعثة بخلاف اذ لا دلالة للمعجزة على امتناع صدور الكبيرة
منهم قبل البعثة ولا حكم للعقل بذلك ولا دلالة سمعية عليه وأما
بعد البعثة فهم معصومون عن الكبائر مطلقاً وعن الصغائر عمداً

وأما عن الصفائر سهواً فلا وذلك لوجود

أولاً — لو صدر منهم الذنب لوجب على الناس عدم اتباعهم فيه مع أنهم مأمورون بالاتباع كما في القرآن العزيز (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)

وثانياً — لو صدر منهم الذنب لكانوا غير مخلصين لان الذنب بأغواء الشيطان وهو لا يغوى المخلصين لقوله تعالى حكاية عنه (لا أغوينهم أجمعين الا عبداً منهم المخلصين)

وثالثاً — أنهم بارتكابهم الذنب لم ينالوا عهد الله لقوله تعالى (لا ينال عهدي الظالمين) والمذنب ظالم لنفسه

(شبه القادحين في عصمة الابداء)

قالوا ان الله نهى آدم عليه السلام عن الأكل من الشجرة فارتكب المنهي عنه وهذه معصية والجواب ان الله اجتباه بالنبوة بعد تلك القصة فقط

وقالوا ان ابراهيم عليه السلام لما رأى السكواكب مضئية قال هذا ربي فان كان ذلك عن اعتقاد كان شركا والا كان كذبا

والجواب عنه ان ابراهيم عليه السلام لم يقل ذلك الا على سبيل
 الفرض كما في برهان الخلف ارشاداً للصائبة اذا صاصل ما ذكره
 ان الكواكب لو كانت آلهة كما تزعمون لزم أن يكون الرب
 متغيراً آفلاً وهو باطل

وقالوا ان موسى عليه السلام اذن لقوم فرعون باظهار السحر
 بقوله ألتوا ما أنتم ملتون واظهاره حرام فالاذن بما هو حرام
 حرام والجواب ان اظهار السحر لم يكن حراماً في ذلك الوقت
 وانه مما يختلف فيه الشرائع بحسب الاوقات أو أن موسى علم
 انهم يلقون سواء اذن لهم أم لم يأذن بدليل قوله (ما أنتم ملتون)
 ومنها خطاب الله لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم في معرض المن
 عليه (ووضعنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك) والوزر هو
 الذنب وانقاضه الظاهر كناية عن كبره والجواب ان ذلك
 محمول على ما كان اقترفه قبل النبوة

ومنها قوله تعالى (عبس وتولى أن جاءه الاغصى) في معرض
 العتاب له عليه الصلاة والسلام والجواب أنه ترك الاولى للالتفات
 بخلق العظيم ومثله يعاتب على مثله

ومها قوله تعالى لقد تاب الله على النبي ادلا وجود للتوبة الامع
الذنب والجواب انه قبل النبوة أو انه نسب اليه ذنب قومه
فان رئيس القوم قد ينسب اليه ما فعله بعض اتباعه . أو أن تاب
عليه بمعنى طهره من الذنوب أى من ارتكابها وهذا لا يستلزم
وجود الذنب منه فى وقت من الاوقات

وحيث ثبتت عصمة النبي يجب الاخذ بما يقوله وتصديقه فيما يأتى
به من الاخبار بالحشر والمعاد والجنة والنار والصراط والثواب ..
والعقاب الخ والى هنا تم باب النبوة ولنفتتح باب الامامة وبها نختم

كتابنا
* (فى الامامة) *

الإمامة هي الرياسة العامة لشخص فى أمور الدين والدنيا
على باقى الامة أو هي اخلاق الرسول فى اقامة الدين وحفظ
حوز الملة * ونصب الامام واجب على الامة سمعاً لأنه تواتر
اجماع المسلمين فى الصدر الاول بعد وفاة النبي صلى الله عليه
وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة أو امام حتى قال أبو
بكر رضى الله عنه فى خطبته المشهورة حين وفاته عليه الصلاة

والسلام إلا إن محمدًا قد مات ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به
 فبادر الكل إلى قبول قوله ولم يقل أحدًا حاجة إلى ذلك بل اتفقوا
 عليه وباجته فان في إقامه الامام دفع ضرر مظلون وهو واجب
 اجماعًا إذا قدروا عليه وشروطه أن يكون مجتهدًا في الاصول
 والفروع ليقوم بأمر الدين . متمكنًا من إقامة الحجج وحل الشبه
 في العقائد الدينية . مستنلًا بالفتوى في التوازل وأحكام الوقائع
 نصًا واستنباطًا لان أهم مقاصد الامامة حفظ العقائد وفصل
 الحكومات ورفع المخاصمات . وأن يكون ذا رأى وبصيرة في
 تدبير الحرب والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور ليقوم
 بأمور الملك . شجاعًا . قوي القلب ليقوى على حفظ حوز الملة
 في آن الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

هو أبو بكر رضي الله عنه

ن الاجماع منعقد على حقيقة إمامة أحد الثلاثة أبي بكر
 وعمر والماس ثم لم ينازعا أبا بكر ولولم يكن على الحق لنازعاه
 كما نازع علي معاوية لأن العادة تقضى بالمنازعة في مثل ذلك
 ولأن ترك المنازعة مع إمكانها مخل بالعدالة اذ هو ممضية

كبيرة توجب انشلام العدالة مع أنها واجبة في الامام وهي
شرط لصحة إمامته فان قيل لا نسلم الامكان أى إمكان منازعتها
أبا بكر نقول علي في غاية الشجاعة والتصب في أمور الدين
وفاطمة مع علو درجتها زوجته والحسن والحسين مع كونهما
سبطي الرسول ولداه والعباس مع علو منصبه معه فانه روى
أنه قال لعلى أمدد يدك أبايعك حتى يقول الناس بايع عم
رسول الله ابن عمه فلا يختلف فيك اثنان والزبير مع شجاعته كان معه
حتى قيل أنه سل السيف وقال لا أرضى بخلافة أبي بكر وقال أبو
سفيان أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلى عليكم يسمى والله لا ملأ
الوادى خيلا ورجلا وكرهت الانصار خلافة أبي بكر فقالوا ما
أمر ومنكم أمير فدفعهم أبو بكر بقوله عليه الصلاة والسلام (الائمة
من قریش) ولو كان على إمامة على فترجلى لا ظهر وه قطعا كيف
لا وأبو بكر عندهم شيخ ضعيف لا مال له ولا رجال ولا شوكة فاني
يتصور عدم المنازعة معه والى هنا يجب عنان القلم حتى لا يصير
رهين مباحث لا غاية لها ولا استقصاء والله سبحانه وتعالى أعلم
وصلی الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول مسححه الراعي من امة تعالى غفر للمساوي)

(محمد ادريس الشافعي الشرفاوي)

الحمد لله الذي أفاض على الباحثين من بحر الآداب دررأ بهر به * وحمل
هذا الكتاب المستطاب كنزاً ظهرت منه الفوائد الجوهريه * والصلاة
والسلام على من رفع منار الادب * سيدنا محمد سيد العجم والعرب * وعلى
آله وأصحابه الذين قتلوا سيف النصر فبههم جاء الحق وزهق الباطل
وعلى من هذا حذوهم من الاواخر والاولائل (أما بعد) فهذا كتاب
لاحت بدائع يانه * وأشرق شمس البراعة في سماء تبيانه * فقتطف كل ناظر
فيه زهور الآداب من أفنانه * ولعمرك انه لكتاب قلما اتفق لاحد سوى مؤلفه
وتأني * ويحسن طبعه لا تري عوجاً فيه ولا اماناً * قد حاز من الاجادة في
اداء الافادة اليد الطولى * وأجري في يم بلاغة مؤلفه أسطولا * كيف لا
ومؤلفه واسطة المقدمتين * الله اضل الذي تلقى راية الدراية باليمين * التحرير
الكامل * والجهيز الفاصل بين الحق والباطل (مصطفى افندي صبري)
القاضي بالحكام الاهليه * نفع الله المسلمين بالآثار النفيسة ودوره الدرية
أدام الله اشراق بدوره * وأحسن ختام أموري وأموره * وكان

تمام طبعه وكمال نشره * (بالمطبعة الجمالية) الكائن

مركز هاجارة الروم بمصر الحميمه * سنة الف

وثلاثمائة وثلاثين هجرية * وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم * وشرف

وكرم * آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولمّا تمّ طبع هذا الكتاب * وازدهت بزوغ شمس سماء الآداب .)
 (قرظه حضرة نابغة هذا الزمان * الفاضل الشيخ عبدالعظيم يوسف)
 (عنان * بما يفوق عقود الدرر والآل * فقال لازال فضله في اقبال .)

<p>زادا صباة كل قلب هائم والحب مطهرة الفؤاد لا تتم عرضا وتسي بالبنان الناعم غزو القلوب لها بطرف صارم من ريرب الظلمات امس مباسم والتاركات الوجد ضربة لازم فقرعت من حيك سن النادم صبا لسلسها كطير حائم منه وترعى الطيف مقلة نائم كالقفل بين نواصب وجوازم أيام هيامي ونيسط تمنامي صنع اللسان ونظم أفصح ناظم ب الفاضل العلم الرفيع العالم ل أسود بمداد شعر فاحسم وبنانه وبيانه في العالم لولا منارة موجها المتالاطم من راسب في لقطهن وعائم فسواد وشم في بياض معاصم من رقة الصها ولطف نسائم</p>	<p>كلف الحسود بها ولوم اللائم ولقد يجب القلب غير مدافع علقت فارهة تدل بحسنها عربية من آل مرة قد حلا حورية الاحاظ إلا أنها النافقات السحر في عقد النهمي أني عشقتك والتعشق مثله يا غادة هجرت مليا فارتأت أسيان ترعى البدر مقلة ساهد ما زال يقعده الهوي و يقيمه مهلا لقد كان الهوي منذ الصبا فشغلت عنك بشر أبلى نائر الكاتب المتأنق الذمر الاديب فالطرس خد ابيض والسطر خا يا (مصطفى) الرجل القدير لسانه (أدب بحشك) أغرقتنا جملة هي بحر ياقوت الحمار وكلنا فاذا جرت لك في الطروس براعة هذى أساليب المباحث الفت</p>
--	--

سلوة شئت منهم أمارت
واستعدت حر الكلام وناولت
كالكشمس إلا أنها لا تحسني
لقد درك ما أجلك بارعا
والشمر في بيتين بيت أهل
أنت النتيجة من قياس خواطر
يالها الرحل الشريف حنايه
فيك العدالة والرهادة والتقى
تقدي وتفضل في الحقوق بحكمة
يا ابن الألى استقوا لي نيل العلى
لأرت مرهوب الخاب مؤملا
ما أردت نعم تحفه ندى

فضيلة المني ومطرف أذاجهم
عبد الحميد وفقت عشق حاتم
والبدر الافضل نور داهم
تقفا بتعريف الكلام السالم
بسياء رفته وبيت قائم
صحت قضايها تصدق عزائم
من وسم شائبة الذنار الراغم
واليل في الآتي وفي المتأدم
نجلو السائر عن وجوه مظالم
وهو عيوب مكارم ومراحم
رعم الزمان وخطبه المتفاهم
نهل بين أصغر وأعظم

(وقال حضرة الأديب المستير بنور العرفان «الفاصل الشيخ عبدالصمد»
(أحمد السنار «مقرطاو مؤرخا عام طبعه» «لا زال متعا بسليم ذوقه وطبعه»

(يا مصطفى) سادة آداهم طهرت
وياهمام مراياه غمت وسيت
وياديباله في التبل من شبه
آداب تحذك هذي وهي شاهدة
وأبدت صحة القول حجتها
برهامها ناهر إن قام محتصما
وافقت كحسناء ترهو وهي رافلة
فأهانها أدا واشد مؤرخها

ظهور نار على طود قد استعرت
قدرا وأوصافه الحشاء ما انحصرت
ما شاهدت لا مرئ عين وما فنلت
بعضك الجم أهل الأفك قد قهرت
وشرعة الاعتقاد الحق قد نصرت
سها المعلن دعوى خصمه اندثرت
في حالة الطبع والالاب قد سحرت
آداب بحثي بطبع جاد قد بهرت